

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٦٢

الجمعة، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرن ناسون	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	تونس	السيد بنسليمان
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2021/759)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

21-25580 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2021/759)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/804، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إستونيا والنرويج.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/759، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٥٩٦ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن القائمين بالصياغة – إستونيا والنرويج – أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على المشاركة البناءة في العملية التي أدت إلى اعتماد القرار ٢٥٩٦ (٢٠٢١) بالإجماع اليوم، والذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وبهذا، يوجه المجلس رسالة موحدة مفادها أننا نقف وراء جهود الأمم المتحدة في أفغانستان للمضي قدما.

ويكفل القرار استمرار ولاية البعثة الواسعة والمرنة، بما في ذلك ولايتها المتمثلة في رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وحماية المدنيين، والانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية وتسهيله، ودعم المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة على جميع مستويات صنع القرار.

إن الحالة في الميدان غير مستقرة، وقد تواجه هذه المهام الآن تحديات إضافية. ولكن مهما يكن عليه الأمر، هذا يجعل تلك المهام أكثر أهمية من أي وقت مضى.

نشعر بالتشجيع لقرار المجلس المتحد القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وهذه خطوة حيوية للأمم المتحدة لكي تبقى هناك وتنجز مهمتها في هذا الوقت الحرج. ويجب علينا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، أن نتواجد هناك من أجل شعب أفغانستان بكل ما نستطيع، ليس بالأقوال فحسب، بل أيضا بالأفعال. ومع وجود أكثر من ١٨ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة، يجب علينا أن نزيد من المساعدات الإنسانية ونكفل إيصالها. ويجب أن نصر على إتاحة إمكانية وصول آمنة، ومن دون عوائق، لموظفي المساعدة الإنسانية من النساء والذكور على حد سواء لتقديم الخدمات الإنسانية المحايدة لكل المجتمعات المتضررة في جميع أنحاء أفغانستان.

سنبذل قصارى جهدنا في المستقبل لضمان استمرار الدعم الموحد من مجلس الأمن لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وشعب أفغانستان. إن شعب أفغانستان بحاجة إلى الدعم الكامل من المجتمع الدولي وهو جدير به.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): اتخذ مجلس الأمن خطوة هامة للتشديد على أهمية عمل

الأمم المتحدة في أفغانستان خلال هذه الفترة الحرجة بالنسبة للبلد. إن الأمم المتحدة تعمل في أفغانستان منذ عام ١٩٤٨. وإننا من خلال تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان اليوم، نبرهن على التزام هذه الهيئة بالدور الحيوي للأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني.

إننا، بتوسيع نطاق عمل البعثة، كما نص عليه القرار ٢٥٤٣ (٢٠٢٠)، نؤكد على أهمية استمرار التزام الأمم المتحدة بحقوق الإنسان، وحماية المدنيين والأطفال، وتنسيق المساعدة الإنسانية، والقيام بالعديد من المهام الأخرى التي ستكون أساسية لمستقبل أفغانستان. ويؤكد هذا النص أيضا دور الأمم المتحدة في النهوض بحقوق الإنسان للنساء والأطفال الأفغان، والأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات.

يعترف القرار ٢٥٩٦ (٢٠٢١) بأن موظفي الأمم المتحدة يعملون في ظروف أمنية متدهورة في جميع أنحاء البلد. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء سلامة وأمن الموظفين المحليين العاملين في البعثة. ولا بد للأمم المتحدة من توفير الحماية لهم ولأسرهم.

إن الولايات المتحدة، بوصفها أكبر مانح للمساعدات الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان، ملتزمة بمهمة التنسيق التي تقوم بها البعثة مع شركائها في الميدان لتوفير المواد الغذائية، والحماية، والمأوى، والرعاية الصحية الأساسية، والمياه، والصرف الصحي، وخدمات النظافة العامة، والمساعدات الإنسانية الحيوية للأفغان.

خلال فترة التمديد هذه التي تستمر ستة أشهر، نتطلع إلى تلقي تقارير من الأمين العام عن الحالة في أفغانستان، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة فيها، وأيضا عن دور وتوصيات الأمم المتحدة في أفغانستان في المستقبل.

نسلم بأن الحالة الراهنة في أفغانستان تتسم بالتقلب والديناميكية. ولكن دور الأمم المتحدة يجب أن يتمثل دائما في العمل من أجل خدمة الأفغان والنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية فيها. وسنقف إلى جانب أبناء الشعب الأفغاني في ذلك الهدف.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): لقد صوَّت الاتحاد الروسي مؤيدا لهذا القرار الإجرائي لمجلس الأمن الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة ستة أشهر، أي حتى ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٢.

ونؤيد أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الدولية في أفغانستان. ونأمل أن يتمكن أفراد البعثة الذين تم إخلائهم من العودة إلى كابُل في المستقبل القريب. وننظر إيجابيا إلى الإشارات الواردة من السلطات الأفغانية بشأن استعدادها لمواصلة التفاعل مع الأمم المتحدة وضمان سلامة موظفيها وحرمة مبانيها.

نلاحظ العمل الذي أنجزه المشاركان في الصياغة بشأن الملف الأفغاني في المجلس في إطار زمني ضيق، وتوقهما إلى التماس حلول توفيقية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وأسفر هذا الجهد التعاوني عن تجديد ولاية البعثة لتمكين البعثة من الاضطلاع بأنشطتها بسرعة.

وفي الوقت نفسه، نأسف لكون الصيغة النهائية للقرار لم تأخذ في الاعتبار التقييمات الموضوعية للتهديدات التي يمثلها تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان، فضلا عن مشكلة المخدرات التي طال أمدها، والتي لا تزال تشكل تحديات دائمة ليس للبلد فحسب، بل للمنطقة برمتها، وخارجها أيضا.

ونشدد على أن وقف هذه التهديدات عنصر رئيسي في الحفاظ على الاستقرار والأمن في البلد. وتجاهل هذه المسائل أو التقليل من شأنها أمر غير مقبول. ونأمل أن تتجسد هذه المسائل بموضوعية في تقرير الأمين العام، الذي سيقدمه إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ وفقا لقرار اليوم.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر النرويج وإستونيا على صياغتهما للقرار ٢٥٩٦ (٢٠٢٢). وتؤيد المكسيك العمل الأساسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتقر به. ومن هذا المنطلق، من المهم أن يجدد هذا المجلس ولايته لمدة ستة أشهر.

كما أكدنا من جديد، فإن الظروف التي تواجه السكان المدنيين في أفغانستان اليوم تجعل تقديم الدعم الحازم من الأمم المتحدة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية أكثر ضرورة من أي وقت مضى. ونسلم بالعمل الحاسم الذي يقوم به موظفو البعثة في أفغانستان، في سياق معقد جدا.

إن الاحترام الصارم للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما حماية المدنيين، أمر أساسي ولا مفر منه، نظرا للحالة الأمنية المحفوفة بالمخاطر التي تشكلت في أفغانستان. لذلك أصرت المكسيك على التطرق بصراحة لهذا الموضوع. ونحن مندهشون من عدم إدراجه.

أما فيما يتعلق بالطلب إلى الأمين العام بتقديم تقرير يتضمن توصيات استراتيجية وتنفيذية تستند إلى التطورات السياسية والاجتماعية والأمنية، فتدرك المكسيك وتفترض أنه يجب أن يتضمن حتما تحليلا لحالة النساء والفتيات في أفغانستان.

السيدة باربرا وودوارد (الولايات المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد بعث مجلس الأمن اليوم بإشارة قوية لدعم عمل الأمم المتحدة الجاري في أفغانستان. إن دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وعمل الأمم المتحدة الأوسع قد أصبحا لازمين الآن أكثر من أي وقت مضى، بينما ندخل فترة من عدم اليقين تتطلب من المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واضح وموحد.

نكرر شكرنا للممثلة الخاصة للأمين العام ليون وفريقها على الجهود المتواصلة التي بذلتها، ونشكر أيضا الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة الموجودة في الميدان في ظل ظروف صعبة للغاية. فهذه الجهات الفاعلة تؤدي دورا رئيسيا في تنسيق المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، وتقديم المساعدة المنقذة للحياة للأفغان المحتاجين. ونرحب بتأكيدات طالبان الأخيرة بشأن وصول المساعدات الإنسانية، ونأمل أن تفي بالالتزامات التي قطعتها في الدوحة.

يكرر قرار اليوم ٢٥٩٦ (٢٠٢١) النداءات الواردة في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) بشأن ضمان ألا تصبح أفغانستان مرة أخرى ملاذا آمنا للإرهاب. ويوضح القرار أيضا توقعات المجلس بشأن إنشاء حكومة شاملة للجميع، حكومة تتمسك بحقوق الإنسان وتمثل تنوع البلد وجميع مجتمعاته، بما فيها المرأة. وكما قلنا، سنعاير نهجنا تجاه أعضاء حركة طالبان وفقا لأفعالهم. وكما قلنا، فإننا سنعاير نهجنا تجاه حركة طالبان وفقاً للإجراءات التي تتخذها.

وفي الختام، أود أن أؤكد قلقنا بشأن سلامة وأمن موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن أفراد طالبان قد قاموا بأعمال انتقامية ضد موظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد. وندعو طالبان إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني واحترام حياد جميع موظفي الأمم المتحدة. ونتطلع إلى توصيات الأمين العام الاستراتيجية والتنفيذية بشأن ولاية البعثة في كانون الثاني/يناير وإلى إجراء مزيد من المناقشات التفصيلية مع أعضاء المجلس آنذاك.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تؤيد الصين اعتماد مجلس الأمن بالإجماع لقرار التمديد التقني لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتثني على تصميم الممثلة الخاصة ليونز البعثة وجميع موظفي البعثة على مواصلتهم العمل في ظل بيئة محفوفة بالتحديات.

وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد من جديد أن أفغانستان تمر حالياً بمرحلة انتقالية حرجة من حالة اضطراب إلى حالة استقرار. فقد وصلت الحرب في أفغانستان إلى نهايتها، ولكن مشاكلها لا تزال قائمة. إن سياسات النفوذ والتدخل العسكري وما يسمى بالتحول الديمقراطي هي الأسباب الجذرية لتلك المشاكل. وقد أوجد الخروج المتسرع للولايات المتحدة وحلفائها مشاكل جديدة، مما أدى إلى مزيد من عدم اليقين في البلد. وندعو تلك البلدان إلى تعلم دروس متعمقة وإلى الوفاء بفعالية بمسؤولياتها في إعادة بناء أفغانستان وتقديم المساعدة الاقتصادية والإنسانية والدعم لسبل العيش، بدلا من مجرد إلقاء اللوم على الآخرين ونفض يديها من الأمر.

لقد أنشأت أفغانستان بالفعل حكومة مؤقتة، ولكن سياساتها الداخلية والخارجية لم يتم الانتهاء منها بعد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية، مع التقيد بمبدأ عملية يقودها الأفغان ويمتلكون زمامها ودعم الشعب الأفغاني في اختيار مسار تنميته بشكل مستقل. وينبغي له دفع أفغانستان إلى

بناء هيكل سياسي واسع النطاق وشامل للجميع في نهاية المطاف، يكفل تنفيذ سياسات داخلية وخارجية معتدلة وثابتة، بما يضمن إقامة علاقات ودية مع جيرانها واحترام الحقوق والمصالح الأساسية للأقليات والنساء والأطفال.

إن ثمة خطرا حقيقيا من أن قوى الإرهاب الدولي يمكن أن تتجمع وتنمو في أفغانستان. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب ومحاربة جميع قوى الإرهاب، بما في ذلك الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة. وقد وعدت طالبان مرات عديدة بأنها لن تسمح لأي قوى باستخدام الأراضي الأفغانية لتقويض المصالح الأمنية لجيرانها. ونأمل أن تفي السلطات الجديدة في أفغانستان بوعدها وأن تقطع علاقاتها مع جميع الجماعات الإرهابية وتعالج الأسباب الجذرية لهذه المشكلة وأعراضها وأن تمنع القوى الإرهابية في أفغانستان من إلحاق الضرر بأجزاء أخرى من العالم.

في الوقت الراهن، يعيش ما يقرب من نصف سكان أفغانستان تحت خط الفقر، ويواجه ١٤ مليون شخص أزمة غذائية. إن الحالة المتعلقة بمرض فيروس كورونا شديدة. وستقدم الصين مساعدات إنسانية عاجلة ولقاحات لشعب أفغانستان. وندعو المجتمع الدولي إلى مد يد العون لمساعدة شعب أفغانستان على التغلب على هذه الصعوبات وندعم قيام الأمم المتحدة بدور أكبر في تقديم المساعدة الإنسانية.

لقد أدت الجزاءات الانفرادية وتجميد الأصول الخارجية إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية في أفغانستان. ونحث البلدان المعنية على إنهاء تجميدها للأصول الأفغانية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة أيرلندا.

نرحب باتخاذ القرار ٢٥٩٦ (٢٠٢١) صباح اليوم، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أن أعرب عن تقديري لإستونيا والنرويج، باعتبارهما القائمين على الصياغة، على جهودهما الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن هذا النص.

إن قرار اليوم يدل على تأييد المجلس بالإجماع للعمل الحيوي الذي تقوم به البعثة في دعم شعب أفغانستان. ونرحب بالاعتراف الوارد في النص بأن المستقبل المستدام لأفغانستان لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إنشاء حكومة شاملة وتمثيلية. وقد أكد المجلس أيضاً من جديد على أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومنصفة وذات مغزى في أي تسوية سياسية في المستقبل.

كما أرحب بتركيزنا على مسؤولية أي حكومة في المستقبل عن دعم حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل والأقليات.

وإننا إذ نرحب باتخاذ قرار اليوم، نعلم أن هذا النص لا يشمل جميع المسائل التي تواجه أفغانستان في هذا الوقت من الاضطرابات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد على الأهمية المحورية للوفاء بالتزامات أفغانستان بموجب القوانين الدولية والإنسانية وقوانين اللاجئين وحقوق الإنسان. ونكرر أيضاً دعوتنا لجميع الأطراف الفاعلة إلى ضمان الوصول الكامل والآمن ودون عوائق إلى جميع العاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون المعونة الحيوية في أفغانستان. هذا أمر هام بصفة خاصة بالنسبة للعاملات في المجال الإنساني اللاتي يواجهن تحديات في سعيهن إلى الاضطلاع بأعمالهن المنقذة للحياة والمديمة للحياة. وتؤكد أيرلندا أيضاً التزامها القوي بحماية المدنيين.

يوفر القرار أساساً واضحاً ومنظماً لمشاركة المجلس والأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان خلال الأشهر الستة المقبلة. ولن أكلّ أو أملّ من ترديد أننا سنحكم على حركة طالبان خلال هذه الفترة من أفعالها لا من أقوالها. وسننظر في خطواتنا التالية خلال الفترة المقبلة، بما في ذلك معايير مشاركة الأمم المتحدة في المستقبل.

إن قرار اليوم خطوة هامة، ولكنه ليس سوى خطوة واحدة. وستواصل أيرلندا وضع حقوق واحتياجات الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والفتيات، في مقدمة مشاركتنا في الفترة المقبلة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.